

اللجنة الدوليّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ
بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة

السّينودسيّة والأوليّة في الألفيّة الثّانية واليوم

الإسكندريّة، ٧ حزيران ٢٠٢٣

السّينودسيّة والأوليّة في الألفيّة الثّانية واليوم

توطئة

١- أعلنت وثيقة كِياتي (*Chieti*)، في ضوء دراسة متأنية للسّينودسيّة والأوليّة في الألفيّة الأولى ما يأتي: «منذ العصور الأولى، كانت الكنيسة الواحدة قائمة ضمن كنائس محليّة متعدّدة. فقد اختُبرت شركة (*koinōnía*) الرّوح القدس (راجع ٢ قور ١٣، ١٣)، في آن واحد، داخل كلّ كنيسة وفي علاقاتها بعضها ببعض على أنّها وحدة في التّنوّع. وبارشاد الرّوح القدس (يو ١٦، ١٣)، طوّرت الكنيسة أنماطاً من التنظيم والممارسات المتنوّعة وفقاً لطبيعتها "كشعب يستمدّ وحدته من وحدة الآب والابن والرّوح القدس" (استشهدت وثيقة كِياتي ٢، بكبريانوس، في الصّلاة، وثيقة ٢٣، آباء الكنيسة اللّاتين، ٤، ٥٣٦)».

٢- كان رباط الوحدة جليّاً في لقاءات الأساقفة العديدة في المُجامع أو السّينودسات لمناقشة المسائل المشتركة المتعلّقة بالعقيدة (العقيدة، التعاليم) والممارسة (كياتي، ١١). وعلى الصّعيد العالميّ، تعزّزّ التعاون بين كراسيّ البطريركيّات الخمس، فنُظمت وفقاً لترتيب مُحدّد (راجع كِياتي، ١٥). وبالرّغم من الأزمات الكثيرة، تمكّنت هذه البطريركيّات من المحافظة على وحدة الإيمان والمحبة عن طريق ممارسة السّينودسيّة والأوليّة (راجع كِياتي، ٢٠).

٣- تناول هذه الوثيقة التاريخ المضطرب للألفية الثانية في أربع حقبات: إنّها تسعى إلى تقديم قراءة مشتركة، قدر الإمكان، لهذا التاريخ، وإلى منح الأرثوذكس والكاثوليك الرومان فرصة مؤاتية للتعبير عن ذاتهم بعضهم أمام بعض، في أمور مختلفة إبان هذه الفترة، لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين، إذ هما أمران ضروريان للمصالحة في مطلع الألفية الثالثة. وتختتم الوثيقة باستخلاص العبر من التاريخ الذي خضع للاستقصاء.

١- من ١٠٥٤ إلى مجمع فلورنسا (١٤٣٨-١٤٣٩)

١.١ مع بداية الألفية الثانية، تفاقمت الصعوبات والنزاعات بين الشرق والغرب بفعل العوامل الثقافية والسياسية. وقد زاد حُرْمُ سنة ١٠٥٤ من حدة التباعد بينهما. ومع ذلك، بدّلت الكنيسة الشرقية والغربية جهودًا لإعادة وحدتهما. إلا أنّ القطيعة (١٠٥٤) ازدادت عمقًا، للأسف، بفعل نتيجة الحروب الصليبية، ولا سيّما الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٤) التي احتلت القسطنطينية.

٢.١ وقد نجح ما يُسمى بالإصلاح الغريغوري، نسبة إلى البابا غريغوريوس السابع (١٠٧٣-١٠٨٥)، في وضع حدٍ للتعيين المنهجي للأساقفة ورؤساء الأديار من قبل السلطات المدنية. ممّا حدا الكنيسة إلى إعادة إرساء انتخابات قانونية، بحيث ينتخب مجلس الكاتدرائية الأساقفة الأبرشيين، وتنتخب الأديار رؤساء أديارها. وفي الوقت عينه، كان هدَفُ الإصلاح مكافحة الانتهاكات الأخلاقية في

الكنيسة والمجتمع في الغرب. مسارُ الإصلاحِ الغريغوريّ هذا قَادَته البابويّة من خلال السّينودسات الرّومانيّة المحليّة والتقليديّة. في هذه الأثناء، تعاظمت سُلطة البابا وامتدّت إلى المجال الزّمني، إلى حدّ أنّ البابا غريغوريوس نَجَحَ في عَزَلِ الإمبراطور هنري الرّابع. لقد كان هناك تشديدٌ على مسؤوليّة الكرسيّ الرّومانيّ في الحفاظ على الكنيسة الغربيّة من التّدخّل الأجنبيّ والانتهاكات الدّاخلية.

٣.١ ومن ثمّ، طُوِّرَ لاهوت كنسيّ أكثر قانونية. بيد أنّ القرار الخاطيء (القرن التاسع) ووثيقة قسطنطين الأول (القرن الثامن تقريبًا)، التي عُدَّت صحيحة عن خطأ، شدّدت على رمز البابا المحوريّ في الكنيسة اللاتينية. كما أنّ الرّهبانِيّات المتسوّلة في القرن الثالث عشر، كالفرنسيسكان والدّومنيكان، المعفّية من السُلطة الأسقفية، عزّزت مفهومًا للبابويّة واعتبرتها مؤمنة على الاهتمام الرّاعي للكنيسة بأكملها.

٤.١ بعد الجدل حول موقع البابويّة في أواخر القرن الحادي عشر ومطلع القرن الثّاني عشر، دخلت الكنيسة في صراع كبير مع السّلطات الزّمنية من أجل إدارة العالم المسيحيّ الغربيّ. وقد عزّزَ البابا إينوسانت الثّالث (١١٩٨-١٢١٦) وجهة نظر البابا باعتباره الرّأس الذي يحكّم الجسم الكنسيّ بأكمله. وباعتباره خليفة بطرس، كان البابا يتمتّع بملء السُلطة (*plenitudo potestatis*) ويهتّم بكلّ الكنائس (*sollicitudo omnium ecclesiarum*). وقد دُعِيَ الأساقفة إلى المشاركة في مهامّه (*in partem sollicitudinis*)، من خلال اهتمامهم بأبرشيّاتهم.

٥. ١ في تلك الفترة، بالرغم من التطور العقائدي للأولى الرومانية، بقيت السينودسية مسألة واضحة. فقد استمر البابوات في إدارة الكنيسة اللاتينية من خلال السينودس الروماني، يجمعون أساقفة المقاطعة الرومانية والقائمين في روما. كان السينودس يجتمع عادةً مرتين في السنة، وكانت المسائل تُعالج وتناقش بحرية من قبل المشاركين، أما البابا كرئيس، فكان يتخذ القرار النهائي. ومن ثم، ما من دليل يُشير إلى أنّ البابا كان ملزمًا بالتصويت، بيد أنّه من غير المؤكد أنّه كان يأخذ أيّ قرار نهائي يتعارض مع مشورة سينودسه.

٦. ١ إبّان القرن الثاني عشر، انتقل دور السينودس الروماني تدريجيًا إلى مجمع الكرادلة، أي باجتماع الكرادلة. وكان الكرادلة أعضاء في الإكليروس الروماني، سبعة منهم كانوا أساقفة في ضواحي مقاطعة روما. وكان البابا يستشير مجمع الكرادلة بشكل منتظم. ومع قراري ١٠٥٩ و ١١٧٩، اكتسب مجمع الكرادلة الحقّ الحصريّ في انتخاب البابا. تؤكّد حقيقة كون الكرادلة أساقفة في ضواحي روما أو حقيقة حصولهم على اللقب الكهنوتيّ أو الشماسيّ، واقع أحقيّة كنيسة روما، وليس أيّ هيئة أخرى، في انتخاب أسقفها.

٧. ١ وفي الغرب، عُقدت سينودسات إقليمية، بيد أنّ البابوات دعوا أيضًا إلى مجامع كبرى، على غرار مجامع اللاتران الأربعة (١١٢٣، ١١٣٩، ١١٧٩، ١٢١٥) التي واصلت إصلاح الكنيسة في الغرب. ونصّ الدستور الخامس من المجمع اللاتراني الرابع (١٢١٥) على «أنّ الكنيسة الرومانية... وفقًا لترتيب الرّب، تملك أوليّة

السُّلطة العاديّة على سائر الكنائس الأخرى بقدر ما هي أمّ ومعلّمة (*mater et magister*) لجميع المؤمنين بالمسيح». ودعا المجمع اليونانيّين إلى «أن يتصرّفوا كأبناء مطيعين للكنيسة الرومانيّة المقدّسة، أمّهم، كي يكون هناك قطع واحد وراعٍ واحد» (قرار ٤). هذه الدّعوة رُفضت.

٨.١ تزامنت فترة الهيمنة البابويّة مع الحملات الصّليبيّة التي حصلت في البداية بطلبٍ استغائيّ من الإمبراطور البيزنطيّ إبان صراعه مع السّلاجقة الأتراك، والتي تطوّرت، من ثمّ، إلى عداء عنيف بين اللّاتين واليونانيّين. من نتائج الحملة الصّليبيّة الأولى (١٠٩٥-١٠٩٩)، تعيين بطريكٍ لاتيّنيّ وسلطةٍ لاتيّنيّة في أنطاكيا (١٠٩٨) وفي أورشليم (١٠٩٩)، بدلاً من البطريركيّات اليونانيّة أو بالتوازي معها. كما عيّنت الحملة الصّليبيّة الثّالثة بطريكاً لاتيّنياً في قبرص (١١٩١)، وخلافاً للقوانين، ألغيت استقلاليّة (*autocephaly*) كنيسة قبرص. كما أرغم الأساقفة اليونان، الذين قُلِّص عددهم من ١٥ إلى ٤ فقط، على طاعة الكنيسة الكاثوليكيّة وأداء الولاء للأساقفة اللّاتين.

٩.١ أدّت الحملة الصّليبيّة الرّابعة (١٢٠٤) إلى نهب القسطنطينيّة وتعيين سلطاتٍ لاتيّنيّة بالتوازي مع الأبرشيّات القديمة المتبقيّة من الكنيسة اليونانيّة. ومع أنّ البابا إيوسانت الثّالث لم يُشجّع سكّان البندقيّة على احتلال القسطنطينيّة، إلّا أنّه عين بطريكاً لاتيّنياً في القسطنطينيّة كما في الإسكندريّة. ففُرضت قرارات المجمع اللّاترانيّ الرّابع (١٢١٥)، بخاصّةٍ على كنيسيّ أورشليم وقبرص. كان المبدأ الذي

بموجبه يستطيع اليونانيون المحافظة على طقوسهم الليتورجية يفرض عليهم أن يقبلوا بأسقف روما رئيسًا عليهم وأن يذكروا اسمه، وكان هذا المبدأ يُمارَس بخاصة في قبرص (راجع السينودسات اللاتينية في ليماسول، ١٢٢٠، وفي فماغوستا، ١٢٢٢، وبراءة البابا ألكسندر الرابع في شأن قبرص، ١٢٦٠). وفي حالات كثيرة، أُجبر الإكليروس اليوناني، الذي بات من الآن فصاعدًا خاضعًا للكنيسة اللاتينية، على المشاركة في أعمال الليتورجية اللاتينية. وازداد الجوُّ سوءًا مع الموقف الجدليِّ للاهوتيين الذين انتقدوا الاستخدامات الشرقيَّة على أنَّها «أخطاء اليونانيين» أو حتى «أخطاء اليونانيين المنشقين».

١٠. ١ بالرَّغم من هذه المحن، بقيَ في الشرق أشخاصٌ سعوا إلى إيجاد حلول كنسيَّة وعملوا على استعادة الوحدة. فقد بَحَثَ بطاركة عظماء ذوو فَهْمٍ لاهوتيِّ عميق، من أمثال فيلوتوريوس كوكينوس (١٣٠٠-١٣٧٩ تقريبًا)، أحد تلاميذ غريغوريوس بالاماس، إمكانيَّة عَقْدِ مَجْمَعٍ مسكونيِّ عَلاه يُقدِّم حَلًّا للانقسامات.

١١. ١ إِبَان الألفيَّة الثَّانية في الشرق، عملت المؤسَّسة المَجْمعيَّة وفقًا للمبادئ القانونيَّة للقانون الرِّسوليِّ ٣٤، حيث كان بطريك القسطنطينيَّة كرئيسٍ أوَّل والأساقفة الحاضرون في القسطنطينيَّة يشاركون في جلسات سينودس الأنديموسا، وكانت الكنيسة تُعبِّر عن نَمَطٍ دائمٍ من السِّنودسيَّة؛ فقد كان بطريك القسطنطينيَّة يدعو بطاركة الشرق (*Endemousa*)، أو ممثليْن عنهم، وأساقفة آخرين، إلى القسطنطينيَّة لاتخاذ قراراتٍ مَجْمعيَّة.

١٢.١ وبعد استرجاع الإمبراطورية البيزنطية سنة ١٢٦١، بات من الممكن بناء علاقات جديدة متبادلة. في الواقع، أعلن مجمع ليون الثاني (١٢٧٤) عن فعل اتحاد يتضمّن إعلان الإيمان الذي طلبه البابا إكليمنضس الرابع (١٢٦٧) ووقعه الإمبراطور ميشال باليولوجوس الثامن (في شباط ١٢٧٤)، إذ قَبِلَ المطالب اللاتينية، مثل انبثاق الروح القدس وأولية البابا وغيرها من النقاط المتنازع عليها (كالمطهر والخبز الفطير). وتمّ التأكيد على أنّ الكنيسة الرومانية تملك الأولية العليا والكاملة (*summum plenumque principatum*) على الكنيسة بأكملها وأنّ خليفة بطرس حصل على ملء السلطة (*plenam potestem*) لإدارتها، وأنّ الأساقفة الآخرين دُعوا إلى المشاركة في مهامّه. هذا الإعلان رفضته كنيسة القسطنطينية سنة ١٢٨٥.

١٣.١ وإبان القرن الرابع عشر، برز جدلٌ في الشرق حول التيار السكيتي (*Hesychasm*)، أثاره الراهب برعام الذي من كلابريا (إيطاليا). فانتدب رهبانُ جبل آثوس القديس غريغوريوس بلاماس للردّ على تحدّيات برعام. وإبان القرن الرابع عشر، عُقدت أربعة مجامع في القسطنطينية (١٣٤١، ١٣٤٧، ١٣٥١، ١٣٦٨) للدّود عن تمييز جوهر الله من قوّته (*energy*) غير المخلوقة الذي طوّره غريغوريوس بلاماس استناداً إلى آباء الكنيسة، مثل القديس باسيليوس أسقف قيصرية والقديس مكسيموس المعترف. هذه الأحداث تُشير إلى الممارسة المستمرة للسّينودسية في الشرق.

١٤.١ شهد القرنان الرابع عشر والخامس عشر تحولاً جذرياً في المجال السياسي، الأمر الذي وضع حداً للهيمنة الزمنية للبابوية. إلا أنّ محاولة البابا بونيفاسيو الثامن (١٢٩٤-١٣٠٣) لتثبيت هيمنة البابوية في النظام الدنيوي بمرسوم ١٣٠٢، عارضها ملك فرنسا بشدة، ممّا وضع حداً لمزاعم البابوية في حكم العالم سياسياً. وأعقب هذه الفترة بعد سنوات قليلة نفى البابوية إلى مدينة أفينيون الفرنسية، حيث عاش البابوات سبعين سنة تقريباً تحت سيطرة الملكية الفرنسية.

١٥.١ أثارت الفوضى الناجمة عن انتخاب بابوين، ومن ثمّ ثلاثة، صدمة عميقة في الكنيسة الغربية. ولحلّ هذه الأزمة، عُقد مجمع في كونستانس (١٤١٤-١٤١٨) في ألمانيا. هذا المجمع، الذي لم يحضره الأساقفة ورؤساء الأديار فحسب، بل ممثلون عن الهيئات السياسية، طوّر في قراره *Haec Sancta* (١٤١٥)، الفرضية القائلة بأنّ أعلى سلطة في الكنيسة هي في عهدة مجمع عامّ، ممّا يعني أنّ السلطة تشمل مجمع الأساقفة والسلطات الزمنية، وذلك في تناقض وسلطة البابا. هذه النظرية تُعرف بالمجمعية (*conciliarism*). فوّضت المجمعية الدور القانوني للمسؤول الأول في السينودس وعزّزت حرّية الكنيسة للخطر، وشدّدت على الفكرة الجديدة التي تُعتبر أنّ المجمع يجب أن «يمثّل» جميع فئات المجتمع المسيحي، وأنّ مثل هذا المجمع، الذي ينعقد كلّ عشر سنوات، على أن يُنقذ البابا قراراته، هو الذي يُدير الكنيسة. ومن ثمّ، وُضعت الممارسة الكنسية للسينودسية على بساط البحث من خلال المفهوم العلماني لتمثيل المؤسسة، وهو مفهوم مُستمدّ من القانون الروماني المدني الذي يمنح الشخصية القانونية للهيئات الجماعية.

١٦.١ أتاح ضعفُ السُّلطة البابويّة الفرصة للدّول لزيادة سيطرتها على الكنيسة في الغرب. فاضطرّ الكرسيّ الرّومانيّ إلى التّوقيع على معاهدات تُقرّ بحقّ السُّلطات السياسيّة في المشاركة في تعيين الأساقفة. وقد تجلّى هذا الاتّفاق في المرسوم العمليّ الذي حصل في مدينة بوج الفرنسيّة (١٤٣٨)، إذ دَعَمَ المجمعية وهياً الطّريق للحركة الغليكانية في فرنسا (*Gallicanism*) (أنظر أدناه، ٣.٢). أُدينت المجمعية في المجمع اللاترانيّ الخامس (١٥١٢-١٥١٧) واستُبعدت كليّاً من تعاليم المجمع الفاتيكانيّ الأوّل (١٨٦٩-١٨٧٠).

١٧.١ عُقدَ مَجْمَع فيراري-فلورنسا (١٤٣٨-١٤٣٩) بينما كان مَجْمَع بازل (١٤٣١-١٤٤٩)، الذي رفضه البابا أوجينيوس الرّابع (١٤٣١-١٤٤٧)، ما برح مُنْعَقِداً. وقد قام الطّرفان الغربيّان بدعوة الإمبراطور وبطريك القسطنطينيّة اللّذين قرّرا، بالاتّفاق مع السُّلطة الخماسيّة، عدم الدّهَاب إلى بازل بل إلى فيراري، ومن ثمّ إلى فلورنسا حيث كان البابا حاضرًا. لقد كان صحيحًا جدًّا، أنّ الإمبراطور والبطريك، تحت ضغط العثمانيّين والحاجة إلى المساعدة العسكريّة الغربيّة، أدركا أنّ البابا كان في موقع يسمح له بالحصول على مساعدة غربيّة لصالح القسطنطينيّة. تناول المجمع نقاط الخلاف الّتي كانت عالقة بين الكنيستين، ولا سيّما: انبثاق الرّوح القدس، واستخدام الخبز الفطير في الإفخارستيا، والمطهر، والرّؤى الطّوباويّة بعد الموت، وأوّلية البابا. كما أنّ مرسوم الاتّحاد «لتفرح السّماء» (*Laetentur coeli*) أشاد، في مقدّمة كتابيّة متينة، بالمسيح رأس الكنيسة الموحّدة وحجر زاويتها.

١٨.١ يكمن الهدف الأول من تصريحات مجمع فلورنسا في شأن الأُوليّة البابويّة في رَفْضِ المقاربة المجمعيّة التي صدرت في بازل. بدأ المجمع بعرض ثلاثة تأكيدات: يتمتّع الكرسيّ الرسوليّ المقدّس (روما) والحبرّ الرّومانيّ بالأُوليّة على الكنيسة جمعاء؛ والحبرّ الرّومانيّ نفسه هو خليفة الطّوباويّ بطرس،... ورأس الكنيسة كلّها، وأب المسيحيّين ومعلّمهم؛ أعطيت له، بشخص بطرس الطّوباويّ، ملء السّلطة (*plenam potestatem*) من ربّنا يسوع المسيح، لتغذية الكنيسة بأكملها وحكمها وإدارتها (*pascendi, regendi ac gubernandi*). هذه التّأكيدات قِيلَ بها اليونانيّون ولكن بشروط ثلاثة:

أ) إضافة العبارة، كما وُرد في أعمال المجمع المسكونيّة وفي القوانين المقدّسة؛
ب) دُكِرَ الكرسيّ البطريركيّة الأخرى للبطريركيّات الخمس؛ ج) الحفاظ على امتيازات البطارقة وحقوقهم.

Denzinger-Schönmetzer, *Enchiridion symbolorum, definitionum et declarationum de rebus fidei et morum*, DS, 1307-1308).

١٩.١ وفي شأن جميع المسائل الخلافية، يعتبر المجمع أنّ الخلافات في الصّيغة العقائديّة أو الممارسة القانونيّة لا تؤثّر في وحدة الإيمان. وقّع اليونانيّون على الوحدة تحت ضغط الظّروف، وبالتالي لم تقبله الكنيسة اليونانيّة. فقد رُفضت رسمياً في مجمع القسطنطينيّة في سنة ١٤٨٤، بمشاركة البطارقة الشّرقيّين الأربعة: «استناداً إلى السينودس الحاليّ، يُبطل المجمع الذي انعقد في فلورنسا، حين يستخدم تعريف مرسوم الوحدة والمقترحات الواردة فيه، وتُعلن بهذا الكتاب أنّ مجمع فلورنسا باطل ومُلغى».

(Melloni-Paschalidis, *Conciliorum Oecumenicorum Generaliumque Decreta*, IV/1, 227).

٢- من الإصلاح إلى القرن الثامن عشر

١. ٢ ثمة تطوران رئيسيان جديان أثر في العلاقة بين السينودسية والأولى في القرنين السادس عشر والثامن عشر: الإصلاح البروتستانتي والاتحادات التي حصلت بين روما ومختلف الكنائس الشرقية. فقد أدى تنامي البروتستانتية إلى إقامة اتصالات مع الشرق وحتى إلى آمال للوحدة، أقله إبان المرحلة الأولى من لقاءهما، ولو أدى إلى مزيد من الانقسامات في الغرب. فالسينودسية ما برحت تُمارس في الشرق إبان هذه الفترة العصيبة؛ وإنّ القرارات التي عُقدت في تلك الفترة تُبَيِّن القضايا اللاهوتية التي تفصل بين الرومان الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت. كانت ظاهرة الاتحاد التي اختبرها الأرثوذكس بمثابة جرح وتهديد، فسببت المزيد من الانقسامات في الشرق، إذ كانت نوعاً من الاقتناص.

٢. ٢ تولى المجمع التريدينيني (١٥٤٥-١٥٦٣) اعتراضات المصلحين، بيد أنه لم يُعْطِ أيّ تعريف للأولى. ذلك أنّ الإجماع على معنى الأولى وحقوق المسؤول الأول كان صعب المنال؛ فقد أثبتت النزعات الأسقفية المضادة أنّها قوية للغاية، وبخاصة في فرنسا. وفي حين أنّ بعض الأجزاء من الكنيسة اللاتينية ما برحت تُمارس انتخاب الأساقفة من خلال مصفّ كهنة الكاتدرائية، فقد تمّ الاتفاق على أنه ينبغي للسينودسات الإقليمية إرسال ثلاثة أسماء إلى روما، بحيث يتسنى للبابا اختيار الأساقفة وتعيينهم (جلسة ٢٤؛ قرار إصلاحيّ، قانون ١). وبعد ترانت، استلمت البابوية زمام المبادرة في الإصلاح التريدينيني، وباتت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية كنيسة مركزية بشكل متزايد في شؤون العقيدة والليترجيا والنشاط الرسولي. أضحت البابوية محوراً مهماً في الجدل مع البروتستانتية حول الإيمان الحقيقي. وعلى المدى

الطويل، عزّزَ المُجمَع التّريدينّيّ السُّلطة البابويّة، فباتت البابويّة والالتزام بها علامة لهويّة الكنيسة الرومانيّة الكاثوليكيّة ضدّ البروتستانتية. شكّلت جهود كلّ من الرهبانيّات القديمة والجديدة (مثلاً، اليسوعيّون) في الإصلاح التّريدينّيّ والإصلاح المضادّ في التّربية الإنسانيّة والرّسالة سنداً لسُلطة البابويّة.

٣.٢ ومن ثمّ، عُقدت سينودسات إقليميّة، تهدف إلى تطبيق إصلاحات المُجمَع التّريدينّيّ، في إيطاليا (مثلاً في ميلانو، ١٥٦٦)، والإمبراطوريّة الجرمانية (مثلاً سالزبورغ، ١٥٦٩)، وفرنسا (منذ ١٥٨١)، وفي الكومنولث البولنديّ-الليّتوانيّ (بيوتركو، ١٥٨٩). وتحت التّأثير السّياسيّ، سعى أساقفة الكنيسة الكاثوليكيّة في عدّة ممالك، إلى استقلاليّة أكبر في شأن أوّلية البابويّة، وقد استمرّت هذه الاتّجاهات الأسقفية (مثلاً الغليكانيّة في فرنسا، والفبرونيانيّة في ألمانيا) في الدّود عن المُجمعيّة. أدّت الثّورة الفرنسيّة إلى سقوط النّظام القديم وتدمير كنيسة الدّولة، ممّا عزّزَ في نهاية الأمر الرّوابط بين كنيسة فرنسا وروما، إذ، ومنذ انهيار النّظام القديم، أضحت البابويّة وحدها تملك السُّلطة في الاعتراف بالكنيسة (راجع الاتّفاق مع فرنسا سنة ١٨٠١ ومؤتمر فيينا سنة ١٨١٤-١٨١٥).

٤.٢ بادر النّظام الملّيّ القانونيّ إلى وُضِع جميع الأرثوذكس الذين يعيشون في الإمبراطوريّة العثمانيّة، بعض النّظر عن الاعتبارات العرقية، تحت راية ملّة الرّوم، التّابعين لبطريكيّة القسطنطينيّة المسكونيّة في الشّؤون الكنسيّة والمدنيّة. وهذا ما دَعَمَ موقع القسطنطينيّة المركزيّ في الكنيسة الأرثوذكسيّة، المعروف في النّظام القانونيّ، وعزّزَ أهمّيّتها إزاء البطريركيّات القديمة الأخرى. وبالرّغم من هذا الوضع الجديد، تمّ الحفاظ على السّينودسيّة؛ فعُقدت مجامع بإيعاز من البطريرك المسكونيّ لحلّ القضايا

بطريقة سينودسية، كمجمع القسطنطينية (١٥٩٣)، لتثبيت لقب بطريرك الممنوح سابقًا لمتروبوليت موسكو؛ ومجمع إيازي (١٦٤٢) في مولدافيا سابقًا، للفصل في اعتراف إيمان متروبوليت كييف، بيتر موهيلا؛ والمجمعين الكبيرين في القسطنطينية (١٦٣٨-١٦٤٢). وفي وقت لاحق، عُقدت سينودسات في القسطنطينية (١٦٧٢-١٦٩١)، وفي القدس، وبايعاز من البطريرك دوزيتيوس (١٦٧٢)، أدانت اعتراف الإيمان المنسوب إلى البطريرك المسكوبي كييرلس لوكاريس.

٥.٢ ابتداءً من مطلع القرن السادس عشر، ظهرت أعمال جدلية لمؤلفين شرقيين وغربيين، وبخاصة في مسألة السُلطة البابوية. ومن ثمّ، عولجت مسألة الأوتية البابوية بطريقة جدلية أو دفاعية في القرارات السينودسية الشرقية، واعترافات الإيمان والتفاسير القانونية.

٦.٢ بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، أنشئت اتّحادات بين الكنائس الشرقية وروما. ومما لا شكّ فيه أنّ حوافز هذه الاتّحادات كانت دومًا موضع خلاف. لذا، والحالة هذه، لا ينبغي استبعاد الرغبة الحقيقية في الوحدة من أيّ اعتبار. لقد كانت العوامل الدينية والسياسية متشابكة للغاية، وغالبًا ما أظهرت هذه الاتّحادات أنّها محاولة للهروب من الأوضاع المحليّة المؤسفة. بعض الرّوتان في زمن الكومنولث البولندي-الليتواني انضمّوا إلى روما في سينودس بريست - روسيا البيضاء - (١٧٠٠-١٧٠١)، وحصلت اتّحادات أخرى في كرواتيا (١٦١١)، وإزهورود (١٦٤٦)، وتراسيلفانيا (١٧٠٠-١٧٠١)، وصربيا (١٧٧٧). كما أنّ الأرثوذكس الناطقين باللّغة الألبانية، الذين فرّوا في أواخر القرن الخامس عشر إلى جنوب إيطاليا، بعد الغزو التركيّ، دخلوا، من ثمّ، في شركة مع روما. وفي سنة ١٧٢٤، في فترة شعور

الكرسي الأنطاكي، انتخبت الجماعة في دمشق بطريركاً مؤيداً للكاتوليكية، فاتخذ اسم كيرلس السادس، واعترف به البابا سنة ٧٢٩، فتأسست بذلك كنيسة الروم الملكيين. هذا ونشير إلى أنّ تأثير الاتحادات انسحب على كنائس أخرى أيضاً.

٧.٢ في مطلع القرن الثامن عشر، أدخل القيصر بطرس الأوّل (١٦٨٩-١٧٢٥) إصلاحات في روسيا بشكل عامّ وكذلك في الكنيسة. فألغيت البطريركية (حتى ١٩١٧)، وحكم الكنيسة سينودسٌ مقدّسٌ بإدارة سلطة الدولة يرأسه مفوض عامّ. وقد اتّبع بطرس الأوّل، في إعادة هيكلة الكنيسة الإدارية، النماذج البروتستانتية.

٣. التطوّرات في القرن التاسع عشر

١.٣ بعد الثورة الفرنسيّة وحروب نابليون، بات وضع الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا محفوفاً بالمخاطر. فالأنظمة السياسيّة الجديدة، حتى الملكيات المستعادة، كانت دولاً علمانيّة، تسعى إلى مراقبة الكنيسة، تمامًا كما فعلت الأنظمة السابقة، ومثال على ذلك المعاهدة الفرنسيّة سنة ١٨٠١. وفي وقتٍ لاحق، ولتجنّب تدخّل الدولة في الشؤون الكنسيّة، تبنّت البابويّة عقيدة الكنيسة باعتبارها «مجتمعاً مثاليّاً»، ممّا يعني أنّ الكنيسة كانت مجتمعاً مستقلاً وسيادياً في مجال اختصاصها، تمامًا كما أنّ الدولة كانت ذات سيادة في الشؤون الرّمنيّة. وزعمت الكنيسة أنّها تملك نظاماً قانونياً أصليّاً، أي لا يُستمدُّ ولا يُمنح من الدولة.

٣. ٢ شددت رسالة البابا بيوس التاسع، كرسي بطرس الرسول السامي (*Suprema Petri Apostoli Sede*) ١٨٤٨، على أن الشرق كان يعترف بالسلطة العليا للحبر الروماني، ودعا الأرثوذكس إلى العودة إلى الشركة مع كرسي بطرس. فتفاعل بطاركة الأرثوذكس في القسطنطينية والإسكندرية وأنطاكية والقدس مع هذه الرسالة وأصدروا رسالة سينودسية في سنة ١٨٤٨، قدموا فيها، إلى جانب مسائل أخرى، براهين ضدّ السيادة البابوية.

٣. ٣ سنة ١٨٦٨، أصدر البابا بيوس التاسع رسالة يدعو فيها جميع الأساقفة الأرثوذكس إلى المجمع الفاتيكاني الثاني، لكنّ الدعوة رُفِضت. أبلغ البطريرك المسكوبي غريغوري السادس الوفد البابويّ الذي سلّم الرسالة أنّ «حضور الأساقفة في المجمع، سيعني تجديد الخلافات اللاهوتية القديمة التي من شأنها أن تزيد الخلافات وتفتح الجراح القديمة». في رأي البطريرك غريغوري، مصدر الخلاف الأساسي كان طبيعة سلطة البابا.

٣. ٤ وفي القرن التاسع عشر، واجهت الكنيسة الأرثوذكسية فورةً قومية، إلى حدّ دمجها في بنية الكنيسة وتنظيمها. بيد أنّ المجمع الكبير الذي انعقد في القسطنطينية سنة ١٨٧٢ دان النزعة العرقية، على أثر الانقسام البلغاري. وبعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، قادت الحركات القومية التحررية إلى إنشاء دُولٍ قومية في البلقان. وللتعبير عن وحدة الإفخارستيا في الكنيسة في هذا الوضع الجديد وتعزيزها، منحت البطريركية المسكونية وثيقة (*tomos*) أعطت بموجبها الاستقلالية (*autocephaly*) لكنائس اليونان (١٨٥٠)، وصربيا (١٨٧٩)، ورومانيا (١٨٨٥)، وفقاً للتقليد القانوني، وأدرجت هذه الكنائس في لائحة الكنائس المستقلة (*diptychs*).

٣. ٥ انعقد المجمع الفاتيكانيّ الأول بين سنّي ١٨٦٩-١٨٧٠، وأصدر وثيقتين: الراعي الأزليّ (*Pastor aeternus*) (١٨٧٠) عن الكنيسة، تُحدّد أوليّة البابويّة والعصمة، وابن الله (*Dei Filius*) (١٨٧٠) عن الإيمان الكاثوليكيّ، فبرز توتر شديد بين الكاثوليك الرّومان والأرثوذكس في شأن تعليم المجمع عن البابويّة. نقطتان ينبغي الإشارة إليهما، أولهما أنّ الفاتيكانيّ الأوّل يطلق على الراعي الأزليّ أوّل دستور عقائديّ عن كنيسة المسيح، لأنّه كان من المفترض أن تتبعه وثيقة أخرى بعنوان مع أنّ الله (*Tametsi Deus*) تُعالج بعمق أكثر الأساقفة والكنيسة ككلّ. ومع ذلك، تأجّل المجمع بسبب اندلاع الحرب الفرنسيّة-البروسيّة ولم تُناقش أبداً مُسوّدة الوثيقة الثّانية. وهكذا ترك المجمع لاهوت الكنيسة في موقف غير متوازن؛ إذ لم يكن تعليمه العقائديّ عن البابويّة مكتملاً لم يوضّع تعليمه عن الأسقفية في سياق تعليم أوسع عن الكنيسة؛ ثانيهما أنّ تعليم الراعي الأزليّ كان متأثراً جداً بظروف الكنيسة في أوروبا الغربيّة في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، حيث برزت من جديد المجمعية في شكلها الغليكيّ والفيبرونيّ (أنظر أعلاه، ٣. ٢) التي عزّزت استقلاليّة الكنائس القوميّة، وما يتبع ذلك من ميل الدّول إلى إخضاع الكنيسة لها. وهكذا فهم تعليم المجمع عن الأوليّة والصّلاحيّة العالميّة للبابا على أنّهما تهديد لوحدة الكنيسة واستقلاليّتها.

٣. ٦ على الرّغم من أنّ وثيقة الراعي الأزليّ قد علّمت أنّ البابا يملك سلّطة أسقفية عاديّة ومباشرة على الكنيسة ككلّ، إلّا أنّها شدّدت على أنّ سلّطة كلّ أسقف يُبنتها البابا ويؤكّدها ويبرّرها، وأكّدت أنّ «رباط وحدة الكنيسة» هي الشّركة والاعتراف بالإيمان الواحد (DS 3060-3061). وعلاوة على ذلك، يُصرّ الإعلان

اللاحق للأساقفة الألمان سنة ١٨٧٥، الذي وافق عليه البابا بيوس التاسع، خلافاً لبعض تفسيرات تعليم المجمع، على أنّ البابوية والأسقفية هما مؤسسة إلهية (DS 3115).

٧.٣ وفي شأن العصمة، لم يحدّد المجمع عصمة البابا الشخصية، بل قدرته في بعض الظروف المحدّدة على إعلان عصمة إيمان الكنيسة (DS 3074)؛ وحين يُقال إنّ مثل هذه التعريفات، بحكم مركزه، «غير قابلة للتغيير بحدّ ذاتها، لا بسبب رضى الكنيسة» (*ex sese, non autem ex consensu ecclesiae*)، إذ لم يكن المقصود به فصل البابا عن الشركة وإيمان الكنيسة، إنّما يُعلَن بذلك أنّها لا تحتاج من بعد إلى مزيد من التصديق. هذا القول كان ردّاً محدّداً على المادة الغليكانية الرابعة سنة ١٦٨٢، التي تعتبر أنّ حكم البابا «غير قابل للتغيير أقلّه في انتظار موافقة الكنيسة».

٨.٣ عزّز المجمع الفاتيكانيّ الأوّل الميل السائد في لاهوت الكنيسة الغربيّ متّبعاً للمجمع اللاترانيّ الرابع، الذي اعتبر أنّ للكنيسة الجامعة الأوليّة على الكنائس المحليّة، وأنّها تملك بنيتها الخاصّة. لم يكن البابا مجرد أسقف لكنيسة روما المحليّة فحسب، بل راعي الكنيسة جمعاء. ويتمتع البابا بسُلطة على الكنيسة كلّها، في حين أنّ الأساقفة يتمتّعون بالسُلطة على رعيّتهم الخاصّة.

٩.٣ لقد رفض تعليم المجمع الفاتيكانيّ الأوّل عن الأوليّة البابوية والسُلطة والعصمة بعض الكاثوليك الرومان، الذين شكّلوا فيما بعد الكنيسة الكاثوليكية

القديمية. وقد أثار التعليم أيضًا بعض ردّات الفعل في الكنائس الكاثوليكية الشرقية، بالرغم من قبولها في آخر المطاف.

٣. ١٠ لم تقبل الكنيسة الأرثوذكسية تعاليم المجمع الفاتيكاني الثاني عن الأوليّة البابويّة وسلطتها على مجمل الكنيسة وعن العصمة البابويّة. هذا اللاهوت الكنسيّ هو بالنسبة إلى الأرثوذكس ابتعاد خطر عن التقليد القانوني لآباء الكنيسة والمجامع المسكونيّة، إذ تحجب كاثوليكيّة كلّ كنيسة محليّة. إنّ البراهين التي قدّمها الأرثوذكس، في سياق المجمع الفاتيكاني الأول، تتضمن، بين غيرها من البراهين: أنّ رأس الكنيسة كلّها ليس رجلًا فانيًا وخاطفًا، بل المسيح المنزه عن الخطيئة والإله-الإنسان الخالد؛ وأنّ بطرس لم يكن ملكًا ولا قديرًا، بل الأوّل بين الرّسل؛ وأنّ سلطة كلّ بطريك محدّدة جغرافيًا بالقوانين المقدّسة، وأنّه ما من أحد يملك سلطة على الكنيسة ككلّ. وفي مسألة العصمة تحديداً، تعتبر الكنيسة الأرثوذكسيّة أيضًا أنّ العصمة تخصّ الكنيسة ككلّ، كما عبّرت عنها المجامع التي يستقبلها شعب الله بأكمله. يجب أن نُقرّ بأن هذه الحجج قد أثّرت بطرق جدليّة، وليس بطريقة تاريخيّة ونقدية.

٣. ١١ أقرت رسالة البابا لاون الثالث عشر الرّسوليّة كرامة الكنائس الشرقيّة (١٨٩٤) بالحقوق المتميّزة لجميع الكنائس الكاثوليكية الشرقية وأظهرت نهجًا محترمًا للتقاليد الشرقيّة. ودعت رسالته جميع الأرثوذكس إلى الشّركة مع كنيسة روما بشرط أن يُقرّوا بالأوليّة البابويّة وصلاحيّتها. في هذا السياق، كتب البطريك المسكوني أنثيموس السّابع والسّينودس الملتئم حوله رسالة بطريكيّة وسينوديّة سنة ١٨٩٥

ليعبّروا بقوة عن رأيهم السّلي عن الانضماميّة كوسيلة لاقتناص المسيحيّين الأرثوذكس، كما رفضوا أيضًا دعوة البابا لاون.

٤- القرنان العشرون والحادي والعشرون: طاقات وتقارب

١.٤ في القرن العشرين، أدّت الحركات الكنيّية والآبائيّة والليّترجيّة إلى إيلاء اهتمام أكبر بتعليم الكتاب المقدّس والآباء، وأيضًا الليّترجيّا. وقد استفادت العلاقات الرّومانيّة الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة من هذه العودة المشتركة إلى المصادر (العودة إلى الينايبع).

٢.٤ في القرن التّاسع عشر، طوّر فريق من المفكرين الأرثوذكس، يُطلق عليه أصدقاء السّلافيّة (*slavophiles*) تعبير «سوبورنوست» (*sobornost*)، كردّة فعلٍ على السّينودس المقدّس الذي تسيطر عليه الدّولة، الذي أنشأه بطرس الأكبر سنة ١٧٢١ (راجع ٧.٢، أعلاه). يشنقُ المصطلح من «سوبور» (*sobor*)، ويعني في الكنيسة السّلافيّة «تجمّعًا كنيسيًا» أو «جماعة» أو «سينودسًا». وفي قانون الإيمان، تُرجمت كلمة (*katholikèn*) اليونانيّة في الكنيسة السّلافيّة «سوبورني» (*sobornuyi*). وقد قصّد أصدقاء السّلافيّة بتعبير «سوبورنوست» الصّفة الجوهريّة للكنيسة بأكملها: كاثوليكيّتها ومشاركة جميع المعتمدين في حياة الكنيسة. تتجلّى فكرة «السّوبورنوست» في الإعداد والتّشكيل ومسار صنّع القرار في مجمع موسكو (١٩١٧-١٩١٨)، الذي يضمّ جميع مكوّنات الكنيسة. وبالرّغم من تعرّض «السّوبورنوست» للنّقد، وبخاصّة بفعل تأثرها بنموذج النّظام الجماعيّ

(*collectivism*) وعدم الاعتراف بالهرميّة الكنسيّة بطريقة كافية، إلّا أنّها تركت تأثيراً مهمّاً في لاهوت الكنيسة، في الكنيستين الأرثوذكسيّة والرّومانيّة الكاثوليكيّة، لفهمها المجمعيّ للكنيسة كشركة (راجع أيضاً رافينا، ٥).

٣.٤ إبان القرن التاسع عشر في الغرب، عزّزت مدرسة تينغن مفهوم الكنيسة كشركة من خلال استعادة التقليد الأبائيّ. عبّرت هذه الفكرة عن قناعة بأنّ حياة الكنيسة تأتي من فوق، وأنّ الكنيسة هي أيقونة الثالوث الأقدس (*ecclesia de Trinitate*)، بنعمة الرّوح القدس. هذا المفهوم بات قاعدة لتجديد التفكير في اللاهوت الكنسيّ، وبخاصّة في القرن العشرين. في فهم الكنيسة هذا، ثمة اتحاد وتنوع في آن واحد، كما في الثالوث الأقدس، وهذا المفهوم ينطبق على الكنيسة بطرقيّ شتى. فالكنيسة ككلّ هي جسد المسيح حيث كلّ عضو فيها هو هبة من الرّوح القدس لمنفعة الجسد، وأنّ الجميع مرتبطون معاً برباط المحبّة (راجع ١ قو ١٢، ١٣). تتجلّى شركة القديسين (*sancti*) من خلال الشّركة في المواهب المقدّسة (*sancta*) (راجع ١ قو ١٠: ١٦-١٧). وكذلك، تأخذ الكنيسة الواحدة شكل شركة الكنائس المحليّة، التي توجد في كلّ منها الكنيسة الجامعة، بحيث يكون هناك مسكن متبادل بين الكنيسة المحليّة والكنيسة الجامعة وبين الكنائس المحليّة نفسها.

٤.٤ إنّ إحدى أهمّ نتائج القرن العشرين وطاقاته هي لاهوت الكنيسة الإفخارستيّ الذي يعتبر أنّ الكنيسة المحليّة المجتمعة حول أسقفها للاحتفال بالإفخارستيّا هي تجلّي للكنيسة جمعاء (راجع أغناطيوس الأنطاكيّ، إزمير ٨) وأنّها نقطة بداية ومحور رئيسيّ للتفكير في اللاهوت الكنسيّ. وقد علّم المجمع الفاتيكانيّ الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) أنّ مثل هذا التّجمّع هو «أهمّ مظهر للكنيسة» («الليترجيا

المقدّسة»، (٤١) وأنّ ذبيحة الإفخارستية هي «منع الحياة المسيحية كلّها وقمّتها» («الكنيسة»، ١١؛ راجع أيضًا «الليثرجيا المقدّسة»، ١٠). وقد سلّط الضوء على معنى الكنيسة المحليّة حين قال «إنّ الأسقف، وقد أُوتِيَ وَسَمًا سِرِّيًّا بكامل الرّتب الكهنوتيّة، يحملُ مسؤوليّةَ توزيعِ نعمة الكهنوت الأعلى، ولا سيّما في الإفخارستيا التي يُقرّبها هو نفسه أو يكفّل تقرّبها، والتي منها يجري في الكنيسة، بلا انقطاع، الحياة والتّمؤُّ» («الكنيسة»، ٢٦). وقد أعلن مجمع الكنيسة الأرثوذكسيّة المقدّس في كريت (٢٠١٦) «أنّ تقليد الرّسل والآباء شدّد دومًا على العلاقة التي لا تنفصم بين السّرّ الكامل والتّدبير الإلهيّ في المسيح والسّرّ في الكنيسة، وأيضًا بين سرّ الكنيسة وسرّ الإفخارستيا المقدّسة، الذي يتمّ تثبيته دومًا في حياة أسرار الكنيسة بفعل الرّوح القدس» (رسالة، ١، ٢). وفي السياق عينه أعلن أيضًا «أنّ كلّ كنيسة محليّة تحتفل بالإفخارستيا المقدّسة هي حضور محليّ وظهور للكنيسة الواحدة المقدّسة والرّسوليّة» (رسالة، ١). هذان المجمعان يحتاجان إلى تفحّص دقيق.

٥.٤ وفي منعطف القرن العشرين، واجهت الكنيسة الأرثوذكسيّة تحديات كثيرة، على سبيل المثال، العلاقات بالمسيحيين الآخرين، كالاقتناص والعلمنة والتّماهي بين الدّين والأمة، ممّا دفع البطريركيّة المسكونيّة إلى التّفطيش عن تعاون وطيد بين الكنائس الأرثوذكسيّة المستقلّة. وفي سنة ١٩٠٢، أرسل البطريرك المسكونيّ يواكيم الثّالث كتابًا سينودسيًّا إلى الكنائس الأرثوذكسيّة المستقلّة يطلب رأيها في مسائل مختلفة، سعيًا إلى تعزيز الوحدة الأرثوذكسيّة الشّاملة. استجابت الكنائس إلى الرّسالة بإيجابيّة. وفي سنة ١٩٢٠، أصدر سينودس البطريركيّة المسكونيّة المقدّس رسالة بعنوان «إلى كنائس المسيح في كلّ مكان»، يدعو فيها إلى التّواصل والتّعاون بين المسيحيين. كما دعت البطريركيّة المسكونيّة إلى مؤتمر أرثوذكسيّ شامل في القسطنطينيّة سنة

١٩٢٣، ومن ثمّ، نظّمت لقاءً أرثوذكسيًّا شاملاً في دير فاتويدي في جبل آثوس (١٩٣٠)، الذي يشتمل على لائحة مواضيع أُدرجت في أعمال المجمع المقدّس الكبير. توقّفت هذه الجهود بشكلٍ رئيسيٍّ إبان الحرب العالميّة الثانية.

٦.٤ دعا البطريرك المسكوبيّ أثيناغوراس إلى عقْد مؤتمرات أرثوذكسيّة عامّة (رودس ١٩٦١، ١٩٦٣ و ١٩٦٤؛ شامبيزي، جنيف ١٩٦٨) وضع فيها جدول أعمال المجمع المقدّس الكبير. وعُقِدَت سلسلة من المؤتمرات التمهيدية للمجمع في شامبيزي لتحضير الوثائق المرتبطة بها. في هذا السياق، أدّت أربعة اجتماعات لرؤساء الكنائس الأرثوذكسيّة (القسطنطينيّة ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، شامبيزي ٢٠١٦، وكريت ٢٠١٦) إلى انعقاد المجمع المقدّس الكبير الذي دعا إليه البطريرك المسكوبيّ بموافقة وإجماع رؤساء الكنائس الأرثوذكسيّة في كريت من ١٩-٢٧ حزيران ٢٠١٦. وقد بيّن اجتماع المجمع المقدّس الكبير أنّ الكنيسة الأرثوذكسيّة تُعبّر عن وحدتها وكاثوليكيّتها في المجمع. ذلك أنّ المجمعية (أي السينودسية) بدأت تتغلغل في تنظيمها، وطريقة اتّخاذ القرارات وتحديد مسارها (رسالة، ١).

٧.٤ عالج المجمع الفاتيكانيّ الثاني، إلى جانب المسائل الكنسيّة الأخرى، قضية كميّة فهُم الأسقفية وكميّة ارتباطها بخدمة البابوية، التي بقيت مفتوحة في المجمع الفاتيكانيّ الأوّل. تبنّى المجمع الفاتيكانيّ الثاني تعليم المجمع الفاتيكانيّ الأوّل وكمّله واعتبر أنّ البابا يتمتّع بملء السُلطة العليا على الكنيسة وأنّه بوسعه، في بعض الظروف، أن يعلن إيمان الكنيسة بشكلٍ معصوم، وأنّ جسم الكنيسة (مجمع الأساقفة) في اتّحاده مع رأسه، البابا، يُمارسان معاً هذه الصّلاحيّات («نور الأمم»، ٢٢، ٢٥). وهكذا أنشئ توازن كبير بين الأساقفة والبابا. فأكدّ المجمع من جديد

مسؤولية الأساقفة ليس تجاه كنائسهم المحليّة فحسب، بل تجاه الكنيسة ككلّ («نور الأمم»، ٢٣)، وسلّط الضوء بخاصّة على معنى المجمع المسكوبيّ، حينما يعمل الأساقفة معًا مع البابا «كمتعلّمين وقضاة، بالنسبة إلى مجموع الكنيسة، وفي مادّة تتعلّق بالإيمان والآداب» («نور الأمم» ٢٥). وفي سنة ١٩٦٥، أسّس البابا بولس السادس سينودس الأساقفة، وهو مجمع دائم لأساقفة الكنيسة العالميّة، يُمثّل مجمل الأساقفة الكاثوليك، ويقتصر دوره على مساعدة البابا بصفة استشاريّة (رسالة رسولية، الاهتمام الرسوليّ).

٨.٤ في كانون الثاني ١٩٦٤، التقى البابا بولس السادس والبطريرك إثيناغوراس على جبل الزيتون في القدس. وفي ٧ كانون الأوّل ١٩٦٥، في اليوم ما قبل الأخير من ختام المجمع الفاتيكانيّ الثاني، رفعوا الحرومات المتبادلة لعام ١٠٥٤ في احتفال متزامن في الفاتيكان والفنار. وفي تبادل لهما في السّتينيات، بدأ البطريرك إثيناغوراس والبابا بولس السادس باستخدام مصطلح «كنائس شقيقة» في شأن كنيسة روما وكنيسة القسطنطينية. وقد أقرّ المجمع الفاتيكانيّ الثاني بأنّ الكنائس الشّرقية «تملك أسرارًا حقيقيّة، ولا سيّما الرّتب الكهنوتيّة والإفخارستيّا» («الحركة المسكونية»، ١٥)، وحثّ على الحوار مع هذه الكنائس، وعلى التّنبّه للعلاقات التي كانت قائمة بينها وبين الكرسيّ الرسوليّ قبل الانفصال («الحركة المسكونية»، ١٤).

٩.٤ في سنة ١٩٩٥، قال البابا يوحنا بولس الثاني: «إذا كان ينبغي لأولئك الذين يريدون أن يكونوا على رأس الكنيسة أن يكونوا خدّامًا للجميع، فسوف تنمو حينئذٍ أوليّة المحبّة من شجاعة هذه المحبّة. أصليّ إلى الرّبّ ليُلهمني، أولًا، وأساقفة الكنيسة الكاثوليكيّة، أعمالًا ملموسة شهادةً لهذا اليقين الدّاخليّ» («نور الشّرق»،

١٩). كما عبّر عن استعداده لكي «يجد أسلوبًا لممارسة الأولوية منفتحًا على الوضع الراهن، ولكن من دون أيّ تحلٍ عن جوهر رسالتها»، واقترح إجراء مناقشة بين الروم الكاثوليك والأساقفة الأرثوذكس واللاهوتيين، في ممارسة الأولوية «كي نبحث، بالتأكيد معًا، عن الأساليب التي يُمكن أن تُحقّق فيها هذه الخدمة رسالة المحبة التي يعترف بها الطّرفان» (ليكونوا واحدًا، ٩٥). وقد استرجع البابا بندكتوس السادس عشر والباب فرنسيس هذه الدّعوة باطراد، وأثارا في أغلب الأحيان ووصف القديس إغناطيوس الأنطاكيّ لكنيسة روما بأنّها تتراّس بالمحبة (إلى الرومانيين).

١٠.٤ شدّد البابا فرنسيس على أنّ السينودسيّة عنصر أساسيّ في الكنيسة. إنّ رغبته في كنيسة سينودسيّة بشكل كامل (خطاب بمناسبة ذكرى خمسين عامًا لتأسيس سينودس الأساقفة، ١٧ تشرين الأوّل ٢٠١٥) إنّما تُشجّع بشدّة على البحث عن سينودسيّة فعّالة في الكنيسة الرومانيّة الكاثوليكيّة. فقال إنّ «في الحوار مع الإخوة والأخوات الأرثوذكس، لدينا فرصة، نحن الكاثوليك، أن نتعلّم أكثر عن معنى المجمعية الأسقفية واختبارهم للسينودسيّة» (رسالة فرح الإنجيل، ٢٠١٣، ٢٤٦).

خاتمة

١.٥ لا شكّ في أنّ القضايا الكبرى تُعقّد الفهم الحقيقيّ للسينودسيّة والأولوية في الكنيسة. لا تُفهم الكنيسة بشكل جيّد على أنّها هرم يحكم رئيسها من فوق، ولا تُفهم أيضًا بشكل جيّد على أنّها اتحاد لكنايس مكتفية بذاتها. لقد أظهرت دراستنا التاريخيّة للسينودسيّة والأولوية في الألفية الثانية عدم كفاية هاتين التّظنّين. من الواضح أنّ

السّينودسيّة للكاثوليك الرّومان ليست فعلاً استشارياً، وأنّ الأوّليّة للأرثوذكس ليست موقعاً شرفياً. في سنة ١٩٧٩، قال البابا يوحنا بولس الثّاني والبطريك المسكوبيّ ديميتريوس: «حوار المحبّة... فتح لنا الدّرب لفهم أفضل لمواقفنا اللاهوتيّة، ولمقارباتنا الجديدة في العمل اللاهوتيّ، ولموقف جديد في شأن الماضي المشترك لكنائسنا. هذه التّنقية لذاكرة كنائسنا الجماعيّة هي نتيجة مهمّة لحوار المحبّة وشرط لا مفرّ منه للتّقدّم في المستقبل» (الإعلان المشترك، ٣٠ تشرين الثّاني ١٩٧٩). يحتاج الكاثوليك الرّومان والأرثوذكس إلى الاستمرار في هذا الدّرب كي يتوصّلا إلى فهم صحيح للسّينودسيّة والأوّليّة في ضوء «المبادئ اللاهوتيّة، والأحكام القانونيّة والممارسات الليتurgiّة» (كياتي ٢١) للكنيسة الموحّدة في الألفيّة الأولى.

٢.٥ فتح المجمع الفاتيكاويّ الثّاني آفاقاً جديدة من خلال تفسير سرّ الكنيسة بشكل أساسيّ على أنّه سرّ شركة. ثمّة جهدٌ متزايد، في أيامنا، لتعزيز السّينودسيّة على جميع الأصعدة في الكنيسة الرّومانيّة الكاثوليكيّة. وثمة أيضاً استعداداً للتّمييز بين ما يمكن تسميته الخدمة البطريركيّة للبابا في الغرب أو الكنيسة اللّاتينيّة وبين خدمته الأوّليّة في شأن الشّركة مع جميع الكنائس، ممّا يوفّر فرصاً جديدة للمستقبل. في الكنيسة الأرثوذكسيّة، السّينودسيّة والأوّليّة تمارسان على مستوى الأرثوذكسيّة كلّها، وفقاً للتّقليد القانونيّ، من خلال عقْد مجامع مقدّسة وكبرى.

٣.٥ يجب أن يُنظر إلى السّينودسيّة والأوّليّة على أنّهما «حقائق مترابطة ومتكاملة ومتلازمة» (كياتي ٥)، من وجهة نظرٍ لاهوتيّة (كياتي ٤، ١٧). ذلك أنّ التّناقشات التّاريخيّة البحتة ليست كافية. فالكنيسة متأصّلة بعمق في سرّ الثّالوث الأقدس، وفي اللاهوت الكنسيّ لإفخارستيّا للشّركة، إذ هي مدخل لصياغة لاهوت سينودسيّ وأوّليّ سليم.

٥. ٤ الترابط بين السينودسية والأولية مبدأ أساسي في حياة الكنيسة. فهما يرتبطان ارتباطاً جوهرياً في خدمة وحدة الكنيسة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. ومع ذلك، لا بد من تطبيق المبادئ في سياقات تاريخية محدّدة، ذلك أنّ الألفية الأولى تُقدّم إرشادات قيّمة في تطبيق المبدأ المشار إليه (كياتي، ٢١). ما هو مطلوب في ظروف جديدة هو تطبيق جديد وخاصّ لمبدأ الحكم الموجه.

٥. ٥ لقد صلّى الربّ ليكون تلاميذه «بأجمعهم واحداً» (يو ١٧، ٢١). لذا، ينبغي تفعيل مبدأ السينودسية والأولية في خدمة الوحدة لتلبية احتياجات الكنيسة ومتطلّباتها في زمننا. فلا بدّ للأرثوذكس والكاثوليك الرومان من أن يلتزموا بإيجاد طُرُقٍ للتعلُّب على التّعزُّب والانفصال الذي حدّث في الألفية الثانية.

٥. ٦ بعد أن فكرنا معاً في تاريخ الألفية الثانية، نُقرّ بأنّ قراءةً مشتركة للمصادر يُمكن أن تُلهم ممارسة السينودسية والأولية في المستقبل. ومراعاةً لوصيّة ربّنا بأنّ نُحبّ بعضنا بعضاً كما أحبّنا (يو ١٣، ٣٤)، فمن واجبنا المسيحيّ أن نسعى إلى الوحدة في الإيمان والحياة.